

# قوى شيعية تدفع بفكرة التحول إلى النظام الرئاسي لطي صفحة فشلها في حكم العراق

## صيغة جديدة للمحاصصة تمنح رئاسة الدولة للشيعية ورئاسة الوزراء للسنة

الجدل الدائر في العراق بشأن تغيير نظام الحكم من برلماني إلى رئاسي تحركه في الغالب نزاع طائفية ومطامع شخصية حيث يكاد يقتصر التحمس للفكرة على قادة أحزاب وميليشيات شيعية ساعين إلى تجميع السلطات بيد شخص واحد يكون شيعيا بالضرورة، ما سيعني التحول من نظام المحاصصة بكل مساوئه إلى أسس طائفية.

بغداد - برزت ضمن زخم النقاشات الدائرة في العراق بشأن الانتخابات البرلمانية المبكرة المقررة لشهر أكتوبر القادم فكرة تغيير النظام السياسي القائم في البلاد منذ سنة 2003 من برلماني إلى رئاسي، بعد ما الت إليه تجربة الحكم من فشل ذريع وتحول النظام نفسه إلى عبء على القوى السياسية الرئيسية القائمة له وعامل تهديد لمصلحتها.

وقالت مصادر سياسية مطلعة على اتصالات عدد من القوى السياسية الشيعية إن النقاشات بشأن فكرة تغيير طبيعة النظام تتقدم نحو بلورة اتفاق بين تلك القوى التي تستعد لخوض الانتخابات وتتوقع الحصول من خلالها على عدد كاف من مقاعد البرلمان يمكنها مجتمعاً من الدفع بمشروع تعديل الدستور والتحول إلى النظام الرئاسي.

ويهدد الصيغة تضمن الأحزاب والقوى الشيعية التي قادت العراق طيلة السنوات الثماني عشرة الماضية الحفاظ على دورها الرئيسي في تجربة الحكم وما يستتبع ذلك من قبض على مقررات البلد والتحكيم في سياساته الداخلية والخارجية، ليكون النظام الرئاسي المنشود بمثابة تجديد لتجربة حكم تلك الأحزاب بعد أن وصلت التجربة إلى طريق مسدود وجعلها فشلاً وما تسببت به من كوارث متنوعة للبلد في مرمى الغضب الشعبي الذي بلغ مع انتفاضة خريف سنة 2019 مديبات غير مسبوقة ووصلت فيه مطالب المتظاهرين سقف المطالبة بإسقاط النظام.

ويشارك في طرح فكرة التحول إلى النظام الرئاسي قادة كبار في الأحزاب الشيعية الرئيسية، في مقدمتهم رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي الأكثر تمسكاً بتجربة الحكم وأحد المسؤولين بشكل مباشر عن فشلها نظراً لطول الفترة التي قضاها على رأس الحكومة واستمرت لثمان سنوات بين 2006 و2014 وتراجعت الدولة العراقية خلالها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، حيث اندلعت خلال تلك الفترة حرب طائفية سنية - شيعية وأهدرت فيها أرواحاً ضخمة متاتبية من بيع النفط، واستشرى فيها الفساد وعم مختلف مؤسسات الدولة بما في ذلك مؤسساتها الأمنية حتى أنها انتهت بسيطرة تنظيم داعش على

البلد وما نجم عن ذلك من أضرار جسيمة لأعداد كبيرة من العراقيين تستوجب المحاسبة والملاحقة أمام القضاء، حيث

قراءة ثلث مساحة العراق بسبب حالة الفشل راجع إلى طبيعة النظام وليس إلى الشخصيات التي قادتته، وهو من ضمن هذه الشخصيات.

وقال المالكي في حوار لتلفزيون تابع لميليشيا العصاب إنّه يتمنى تغيير النظام القائم في العراق من برلماني إلى رئاسي أو شبه رئاسي.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.



قوس رئاسة الأكراد للعراق سوف يخلق

كما سبق لقائد ميليشيا العصاب قيس الخزعلي أن أدلى بدلوه في النقاش بشأن التحول من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي معتبراً "أن العراق لا ينجح بنظام برلماني كما هو حاصل الآن وإنما نظام رئاسي مركزي قوي"، ومهدداً بفرض الأمر بالقوة عن طريق الحشد الشعبي المؤلف من ميليشيات شيعية. ويرى عراقيون أن المراد من النظام الرئاسي المطلوب من قبل أحزاب وميليشيات شيعية هو عبارة عن تجميع للسلطات في يد رئيس شيعي، ما يعني الانتقال من عملية سياسية قائمة على المحاصصة بكل مساوئها إلى دكتاتورية مقامة على أسس طائفية.

بالغرات القانونية والاختلالات وبمسارب الشلل والفساد والفشل. وما الديمقراطية التوازنية التوافقية والمحاصصة الطائفية والقومية والسياسية لإنتاج طبيعي لهذا النظام السياسي المشوه". وبحسب المالكي فإنّ النموذجين البديلين اللذين يقترحهما هما "الأكثر انسجاماً مع الأنظمة الجمهورية ومع الواقع العراقي والكفيلين بالقضاء على أغلب أنماط المحاصصة السياسية والحزبية واجتثاث أغلب جذور الفساد والفشل والخلل والشلل وإلغاء آلية الديمقراطية التوافقية وتطبيق آلية ديمقراطية الأغلبية السياسية".

يحاول رئيس الوزراء الأسبق القول إنّ الفشل راجع إلى طبيعة النظام وليس إلى الشخصيات التي قادتته، وهو من ضمن هذه الشخصيات. وسبق للمالكي الذي يتزعم حزب الدعوة الإسلامية ويقود كتلة برلمانية تحت مسمى دولة القانون أن دعا في صائفة العام الماضي إلى إجراء حوار حول إصلاح النظام السياسي في العراق مقترحاً التحول من النظام البرلماني إلى الرئاسي أو شبه الرئاسي. وقال في سياق دفاعه عن الاقتراح إنّ "النظام السياسي البرلماني الذي أفرزته العملية السياسية بعد العام 2003 وكرسه دستور العام 2005 مليء

بمشاكل كثيرة، حيث إنّه يتمنى تغيير النظام القائم في العراق من برلماني إلى رئاسي أو شبه رئاسي.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

ويشير إلى أنّ التغيير الذي يريه هو تغيير في طبيعة النظام، ليس في الشكل.

## أي بدائل إذا اقتنعت السعودية باستحالة جرّ الحوثيين إلى مربع السلام؟

### المجاعة مسألة وقت في اليمن

عدن - حذر البنك الدولي من أن نحو سبعين في المئة من سكان اليمن البالغ عددهم ثلاثين مليون نسمة يواجهون خطر المجاعة في بلد يُعد من بين أكثر بلدان العالم معاناة من انعدام الأمن الغذائي. وقال البنك في تقرير نشره على موقعه الإلكتروني إن الصراع الدائر منذ سنوات في اليمن خلف ما لا يقل عن 24.1 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية بينهم 12.3 مليون طفل و3.7 ملايين نازح داخلياً. وأكد التقرير الدولي أن الصراع دمر الاقتصاد اليمني حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي بمقدار النصف منذ 2015، ما وضع أكثر من 80 في المئة من إجمالي السكان تحت خط الفقر.

وكان البنك الدولي قدر في مطلع يونيو الماضي خسائر اليمن على مستوى العينة التحتية جراء الحرب بنحو ثمانية مليارات ونصف المليار دولار.

وقال تقرير حديث صادر عن البنك إن حجم الأضرار في 16 مدينة رئيسية في اليمن نتيجة الحرب يتجاوز ما بين 6.9 مليار و8.5 مليار دولار أميركي. كما حذرت منظمات إنعاش دولية ووكالات تابعة للأمم المتحدة من أن الاقتصاد اليمني يقف على شفا الإنهيار.

محافظتي البيضاء ومارب، ضعف الرهان على حسم عسكري للصراع دون أن يكون هناك حل سياسي في الأفق الأمر الذي يجعل من الملف اليمني بمثابة معضلة ومن الأوضاع الإنسانية في اليمن مأساة مزمنة بلا نهاية وشيكة.

وفي غياب الضغوط الفعلية على الحوثيين يبدو هؤولاء مرتاحين للوضع السياسي والعسكري القائم، معتبرين أن الضغوط مسلطة على خصومهم المحليين والإقليميين، الأمر الذي يدفعهم إلى التماسك في المناورة وربح الوقت واللعب على المتغيرات في داخل اليمن وخارجه.

وقال طالب الشرفي ما مدى جاهزية الشرعية لخيار الحسم العسكري ضد الحوثيين

وعلى الطرف الآخر ما تزال الشرعية اليمنية غارقة في صراعاتها الداخلية وفي تضارب الأجنحة داخلها، حيث تعمل جماعة الإخوان الممتلئة داخل الشرعية بحزب التجمع اليمني للإصلاح على تنفيذ أجندة خاصة بها تقوم بدل العمل على استعادة المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين في شمال اليمن وغربه، على الاستيلاء على مناطق استراتيجية في جنوب البلاد الأمر الذي وضع الشرعية في مواجهة مع المجلس الانتقالي الجنوبي، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها السعودية لفض الاشتباك بينهما عن طريق اتفاق الرياض الذي ما يزال يواجه صعوبات في استكمال التنفيذ بنوده وخصوصاً ما يتعلق منها بالأوضاع الأمنية والعسكرية في عدن وعدد من مناطق الجنوب.

وتضمن كلام المسؤول اليمني إشارة إلى إحدى أهم الصعوبات التي واجهت السعودية في جهودها لإنهاء تمرد الحوثيين بقوة السلاح، وهي عدم وجود طرف داخلي وازن ومتماثل يمكن التعويل عليه في ذلك. فرغم ما قدمته المملكة من دعم سخّي ومتنوع سياسي ومدني للشرعية بالإضافة إلى دعمها العسكري لها عن طريق التحالف الذي تقوده، إلا أن الشرعية بقيادة الرئيس عبدربه منصور هادي عجزت عن الحفاظ على تماسكها الداخلي وضمان التناغم بين مكوناتها وتوجيه قدرات مختلف تلك المكونات نحو الهدف الأساسي والأصلي وهو مواجهة الحوثيين.

وخلال الأشهر الماضية أظهرت السعودية مرونة كبيرة إزاء جماعة الحوثي وعرضت عليها وفقاً لإطلاق النار مرفوقاً بتسهيلات لتحسين الأوضاع الإنسانية والاقتصادية مثل إعادة فتح مطار صنعاء وتخفيف القيود على دخول المواد الأساسية إلى مناطق المتمردين.

ورغم دخول سلطنة عمان ذات العلاقة الجيدة بالحوثيين وداعمتهم إيران على خط جهود الوساطة ومحاولات إقناع هؤولاء بقبول المبادرة السعودية والانخراط في عملية سلمية تنهي حالة الحرب المتواصلة في اليمن منذ نحو سبع سنوات، إلا أن هؤولاء أبدوا تصلباً في مواقفهم اعتبره متابعون للشأن اليمني صدى لموقف إيران التي تقتضي مصلحتها استمرار الصراع في اليمن لإنتقال كاهل غريمتها المملكة العربية السعودية بتبعاته.

وعلى صعيد ميداني تظهر حالة المدّ والجزر في جبهات القتال بين الحوثيين والقوات المحسوبة على الشرعية اليمنية من جيش وفصائل مساندة لاسيما في في

الشرقي إنّه يتضمّن تلميحا إلى سحب المملكة للخيار السياسي في اليمن.

واعتبر في تغريدة على تويتر أنّ "هذا التصريح مهم جداً، والأهم منه مدى جاهزية المهتمين وكل الأطراف والقوى اليمنية لخيار عسكري"، مؤكداً قوله "نعلم جميعاً أن الخيار العسكري هو السبيل الوحيد للخلاص من هذا المشروع الإرهابي"، في إشارة إلى اندرغ إيران في المخططة وأدائها للتمدد فيها.



ما لا يسكته حسن النوايا